الإدارة المركزية لحسابات الحكومة
ملف رقم : ٧٢٥ -٧/١/١٥ خاص بالمنشورات

كتاب دوري (١٠٤) لسنة ٢٠١٩

سبق وأن صدر منشور عام وزارة المالية رقم (١٣) لسنة ٢٠١٨ بشأن قيام جميع الجهات الخاضعة لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ بوضع خطة باحتياجاتها السنوية بالتزامن مع تقديم مشروع موازنتها لوزارة المالية ، تتضمن العمليات المتوقع تنفيذها خلال السنة المالية المقبلة ، وذلك تفعيلا لأحكام المادة (٩) من القانون سالف الذكر ٠

وفي ضوء ما تبين لوزارة المالية من مراجعة خطط الاحتياجات الواردة من بعض الجهات الإدارية عن العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ من عدم استيفاءها لبيانات نموذج خطة الاحتياجات الذي أعدته الهيئة العامة للخدمات الحكومية نموذج (١ خطة) بالشكل الصحيح ٠

فقد صدر منشور عام وزارة المالية رقم (١٤) لسنة ٢٠١٩ للتأكيد على ما ورد بمنشور عام وزارة المالية رقم (١٣) لسنة ٢٠١٨ سالف الذكر ، وقيام الهيئة باستبدال هذا النموذج بنموذجين جديدين روعي فيهما الاتساق مع تبويب الموازنة (نموذج خطة احتياجات الباب الثاني) ، و(نموذج خطة احتياجات الباب السادس) ، وبمراعاة تبويب الهيئات الاقتصادية الوارد بالتقسيم النمطي لموازنات الهيئات والوحدات الاقتصادية وفقا لقرار الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ٢٠٤ لسنة ٢٠٠١ ، وتم إتاحة نسخة من النموذجين على المواقع الالكترونية لوزارة المالية www.mof.gov.eg والهيئة العامة للخدمات الحكومية www.gags.gov.eg وبوابة التعاقدات العامة www.etenders.gov.eg ٠

وهديا على ما تقدم ، توجه وزارة المالية نظر كافة الجهات الخاضعة لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة المشار إليه عند البدء في إعداد مشروع موازنتها للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ إلى ضرورة الالتزام بالتعليمات الآتية :-

١- قيام إدارة التعاقدات بالجهة الإدارية بمخاطبة كافة القطاعات ، والإدارات ، والوحدات ، وغيرها التابعة لها لحصر احتياجاتها المطلوبة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ وفقا للنموذجين سالفى الذكر ٠

٢- التأكد من أن الاحتياجات المطلوبة لازمة لإنجاز خطة عمل الجهة والمهام الموكلة إليها بناءً على دراسات واقعية وموضوعية ، وبعد اتخاذ واستيفاء ما يلزم من دراسات السوق وطلب المعلومات لتحديد الاحتياجات بكل دقة من حيث المواصفات والكميات والاعتمادات المالية الواقعية المطلوبة لها دون تزايد أو مبالغة ، ومراجعة مستويات التخزين ومعدلات الاستهلاك ومقررات الصرف والقيام بتجميع الاحتياجات وتقسيمها إلى مجموعات متجانسة ، وعدم تضمين خطة الاحتياجات أصناف يوجد بالمخازن أنواع مماثلة لها أو بديلة عنها تفي بالغرض ٠

٣- يكون تقدير الاعتمادات المالية المطلوبة للاحتياجات المدرجة بالخطة وفقا للأسس المنصوص عليها بالمادة (١٥) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة المشار إليه ، وبما يتماشي مع طبيعة العملية ٠

٤- يجب على إدارة التعاقدات بالجهة الإدارية التنسيق مع الإدارة المعنية بالجهة بإعداد مشروع الموازنة والانتهاء من إعداد خطة الاحتياجات قبل تقديم مشروع موازنة الجهة الإدارية لوزارة المالية بوقت كاف ، وعرضها على السلطة المختصة لاعتمادها ، ونشرها على بوابة التعاقدات العامة ، على أن توافى وزارة المالية بالخطة المعتمدة ضمن مرفقات مشروع موازنة الجهة الإدارية ، ونسخة الكترونية منها على جدول (Excel) على اسطوانة مدمجة (C.D) ٠

ويستثنى من النشر على بوابة التعاقدات العامة الحالات التي تقتضي اعتبارات الأمن القومي عدم النشر عنها وفقا لما تقدره السلطة المختصة ٠

٥- على إدارة التعاقدات تعديل خطة احتياجاتها في ضوء ما سيتم تخصيصه وإقراره لها من اعتمادات مالية ، وإعادة عرضها على السلطة المختصة لاعتمادها في شكلها النهائي ، ونشرها على بوابة التعاقدات العامة فور بداية السنة المالية ، وتخطر الهيئة العامة للخدمات الحكومية بالخطة المُعدلة لإعمال شئونها ٠

٦- تتبع ذات التعليمات مركزياً بالهيئات الموازنية التي يتبعها أكثر من وحدة حسابية ٠

٧- على ممثلي وزارة المالية من قطاع الحسابات والمديريات المالية بوزارة المالية والهيئة العامة للخدمات الحكومية عند مشاركتهم في لجان المناقصات والممارسات ، التأكد من تضمين احتياجات الجهة الإدارية العملية محل مشاركتهم ٠

هذا وفي حالة وجود أية استفسارات بشأن استيفاء النموذج يمكن مخاطبة الإدارة المركزية للمشتريات بالهيئة العامة للخدمات الحكومية ، أو الاتصال على تليفون رقم (٠٢ – ٢٥١٠٢٧٣٧) ٠

لذا تهيب وزارة المالية نظر كافة السادة المسئولين الماليين بالجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية بالمحافظات والهيئات العامة والأجهزة المستقلة والسادة المديرين الماليين بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات والهيئات العامة ومديري الحسابات ووكلائهم كلاً فيما يخصه بضرورة مراعاة تنفيذ ما تقدم بكل دقة .

رئيس

الإدارة المركزية لحسابات الحكومة

" محاسب / نادية حسن الحداد "

تحريرا في :١٤/ ٢٠١٩/١١